هجرة قوارب الموت
عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال

أ.د . محمد محمود السرياني

هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال

توطئة

الهجرة في أبسط معانيها هي حركة انتقال الأشخاص فرادى أو جماعات من موقع إلى آخر بحثاً عن الأفضل اجتماعياً أو اقتصادياً أو أمنياً. ومنذ القديم والإنسان يهاجر من مكان إلى آخر دون قيد أو عائق حتى ظهور الثورة الصناعية وما تبعها من تطور في القوانين المحلية والدولية فرضت جوازات السفر وتأشيرات الدخول التي حدت من، حرية تنقل الأشخاص والجماعات، ومن ثم حدت من الهجرة النظامية، الأمر الذي ساعد على نشوء هجرة موازية تسمى غير المشروعة أو الهجرة السرية. والهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة في جميع دول العالم قاطبة مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، أو في دول الخليج ودول المشرق العربي، وفي أمريكا اللاتينية وخاصة في المكسيك وكوبا والبرازيل والأرجنتين. أما في إفريقيا، حيث الحدود الموروثة عن الاستعمار فلا تشكل حواجز عائقة وعازلة للمتسللين إلى ساحل العاج أو جنوب إفريقيا أو نيجيريا.

لكن الهجرة إلى أوروبا خلال السنوات العشر الماضية اكتسبت طابعاً إعلامياً منقطع النظير، حيث أصبحت إحدى القضايا الملحة للدول والحكومات، والمنظمات غير الحكومية في حوض البحر المتوسط.

ورغم تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة لم يكن بالمستطاع تحديد حجمها الفعلي، نظراً للطبيعة غير الرسمية التي تكتسبها هذه الظاهرة، وغالباً

ما تتفاوت الإحصاءات التي تقدمها الجهات المختلفة لأعداد المهاجرين غير الشرعيين. وتقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة غير المشروعة بين ١٠-١٢٪ من عدد المهاجرين في العالم، الذي يبلغ حسب تقديرات الأمم المتحدة الأخيرة نحو ١٨٠ مليون شخص، وتقدر منظمة الهجرة الدولية حجم الهجرة غير الشرعية إلى الاتحاد الأوروبي بحدود ١٥ مليون شخص.

والجدير بالذكر أن هذا النوع من الهجرة ليس حديث العهد، فقد كان موجوداً في ستينيات القرن الماضي، وكان أصل هؤلاء المهاجرين من أسبانيا والبرتغال والمغرب العربي، وبعد انقضاء فترة الستينيات أصدرت أوروبا قوانين تُجرّم الهجرة السرية، وتبنت إجراءات قانونية لردعها، إلا أنها زادت بعد عام ١٩٨٥ حينما سمح لحاملي تأشيرة أي دولة من دول الاتحاد الأوروبي بالمرور في أراضي بقية الدول، وقد استفحلت هذه الظاهرة بعد عام ١٩٩٠م، بعد توسيع الاتحاد الأوروبي، وزيادة عدد الدول المنظمة للاتحاد.

وسنقلي الضوء في هذا البحث على الهجرة غير الشرعية إلى دول الاتحاد الأوروبي والقادمة من جنوب البحر المتوسط وشرقه، سواء من آسيا أو إفريقيا. وسيكون تركيزنا على الهجرة القادمة من الأقطار العربية الآسيوية والإفريقية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

١ ـ معرفة الدواعي المباشرة وغير المباشرة التي تؤدي إلى هذه الظاهرة.

٢ ـ الحد من هذه الظاهرة ونتائجها الكارثية التي حصدت الأرواح ونهبت الأموال.

٣ ـ دفع السلطات والمؤسسات الاقتصادية في بلدي الإرسال والاستقبال إلى إيجاد حلول عملية لهذه الظاهرة.

٤ ـ الحد من إنقاص قيمة الوطن بإعادة الثقة للشباب في أوطانهم.

ولتحقيق الأهداف السابقة لا بد من إلقاء نظرة على الموضوعات التالية:

١ ـ تعريف الهجرة غير الشرعية.

٢ ـ أسباب الهجرة غير الشرعية.

٣ ـ مسالك ودروب الهجرة غير الشرعية.

٤ ـ خصائص المهاجرين.

٥ ـ البعد المأساوي في الهجرة غير الشرعية.

٦ ـ الحلول العملية لهذه الظاهرة.

١ .١ تعريف الهجرة غير المشروعة

هي انتقال الأفراد أو الجماعات من مكان إلى آخر بطريقة سرية، مخالفة لقوانين الهجرة المتعارف عليها دولياً.

أما مفهوم الهجرة غير الشرعية في هذه الورقة فهو الاتجاه نحو الضفة الشمالية للبحر المتوسط، بدون وثائق رسمية وتأشيرات، وعقود عمل مزورة، أو من خلال الزواج الأبيض، أو من خلال الذهاب للسياحة بدون عودة. هذه الهجرة تعتمد على شبكات منظمة ومهيكلة تغذي اجراماً عابراً للحدود، يصعب التحكم فيه .

١ . ١ . ١ أسباب الهجرة

لفهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية لا بد من تقصي الأسباب المؤدية إليها، التي يمكن تلخيصها في ثلاثة عوامل رئيسية هي العوامل الاقتصادية، العوامل المحفزة وعوامل النداء.

١ ـ العوامل الاقتصادية

أ ـ التباين في المستوى الاقتصادي: يتجلى التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول الطاردة والدول المستقبلة، هذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في البلاد المرسلة، إذ إن هذه البلاد تعتمد أساساً في اقتصادياتها على الزراعة والتعدين، وهما قطاعان لا يضمنان استقراراً في التنمية، نظراً لارتباط الأول بالأمطار والثاني بأحوال السوق الدولية، وهو ما ينعكس سلباً على مستوى سوق العمل.

ب ـ سوق العمل: تمتاز دول الاستقبال بضعف النمو الديمغرافي في حين نجد أن الدول الموفدة تعيش مرحلة الانتقال الديمغرافي ومازال النمو السكاني مرتفعاً وهذا له انعكاس على حجم السكان النشطين اقتصادياً، ومن ثم زيادة المعروض من القوى العاملة في السوق، ولما كانت فرص العمل محدودة في هذه الدول، لذا نجد تفشي البطالة وخاصة بين الشباب من كافة المؤهلات ابتداءً من المؤهلات الجامعية، وانتهاءً بعمال الجهد العضلي. فعلى سبيل المثال يقدر حجم البطالة في البلاد العربية حسب تقديرات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بين ١٥ - ٢٤٪ في معظم البلاد المصدرة للمهاجرين. هذا الضغط على سوق العمل يغذي «النزوع إلى الهجرة» خاصة في شكلها غير القانوني.

فإذا ما أضفنا إلى البطالة زيادة حجم الفقر، حيث نجد في البلاد العربية أكثر من ١٤-٢٠٪ من السكان يعيشون تحت خطر الفقر، وكذلك مستوى الأجور المتدني، وافتقار الدول إلى عمليات التنمية المستدامة أدركنا أن الظروف الاقتصادية تشكل عوامل أساسية في التحفيز على الهجرة

٢ ـ العوامل المحفزة

تتجلى أساساً في العديد من العوامل ومن أهمها:

أ ـ صورة النجاح الاجتماعي: الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء إجازته، حيث تبدو عليه مظاهر الغنى: سيارة، هدايا، استثمار في العقار إلخ... وكلها مظاهر تساعد على تشجيع السفر والانتقال بأي طريقة، ولو كانت غير مشروعة.

ب ـ آثار الإعلام المرئي: فالثورة الإعلامية التي اجتاحت العالم، التي مكنت جميع الناس حتى الفقراء منهم، أن يروا بأم أعينهم من خلال الفضائيات، صور الحياة الهانئة في العالم الآخر، ومقارنة ذلك مع أوضاعهم السيئة، مما يجعل الهجرة في أعينهم عصاً سحرية، يرغبون في الوصول إليها وممارستها.

ج ـ سهولة الوصول: إن وسائل السفر الحديثة كسرت قوانين الهجرة السابقة، التي جعلت البعد الجغرافي عائقاً مانعاً من الهجرة. وفي ضوء الثورة في عالم المواصلات، أصبحت أبعد الأماكن سهلة المنال. فإذا علمنا أن معظم البلاد العربية وخاصة دول المغرب العربي قريبة جداً من الشاطئ الآخر للبحر المتوسط ،فتونس وليبيا والجزائر لاتبعد عن الشواطئ الإيطالية، وشواطئ غالبية جزر البحر المتوسط بأكثر من ٦٠

ميـلاً بحريـاً، لا بل إن شـواطئ دولـة المغرب لاتبعد سـوى ١٤كم عن الشـواطئ الإسـبانية، أدركنا أن القرب الجغرافي يسـهم في التحفيز على الهجرة[١].

٣ ـ العوامل الاجتماعية

إن معظـم بـلاد المنشـأ تعاني مـن تدهـور الأوضـاع الأمنيـة، ووجود الأنظمة الدكتاتورية، وانتشار النزاعات الإقليمية، وقضايا الأقليات العرقية والدينيـة، وحدوث الكوارث الطبيعية كالجفاف وغيره. وكلها عوامل تقف وراء تشجيع الهجرة غير الشرعية إلى الجانب الشمالي من البحر المتوسط.

٤ ـ عوامل النداء

إن وجود الطلب على العمل في دول الاسـتقبال، ووجود أسـواق لهذا العمـل بأجـور مجزية وفقـاً لمعايـير المهاجر، بالرغم مـن أنها قد تكـون قليلة بمعايير الدولة نفسـها، يشـجع المهاجـر على المغامرة في الوصـول، والإقبال عـلى أي عمـل مهما كان صعباً ومـذلاً، إذ غالباً ما يكـون الكثير من الأعمال التـي يقوم بها المهاجـرون مؤقتة ومنبوذة اجتماعياً، غـير أن هؤلاء المهاجرين يعمـل أغلبهم في قطـاع الزراعة والبنـاء والخدمات. وهـذه القطاعات تمثل مـا بـين ٢٠-٢٥٪ من الناتـج المحلي في دول الاسـتقبال، ومعظمها يدار من قبـل القطاع الخـاص، الذي يجد في العمالة المهاجرة وغـير الشرعية أداة طيّعة ورخيصـة، وترضى بالحد الأدنى من الأجور العادية، خاصة بعد أن حددت الحكومـات الأوروبيـة مصـادر الهجـرة الشرعيـة، ممـا كان له آثار عكسـية،

(١) محمد الخشاني (AL-jazera.net).

أحجمت من وتيرة الهجرة السرية وغير الشرعية. وفي هذا فائدة لقطاعات الاقتصاد الأوروبي المستفيدة من هؤلاء المهاجرين. هذه القطاعات التي تحصل على امتيازات مالية واجتماعية بتوظيف هذه الأيدي العاملة التي تتميز بكونها طيّعة وغير مكلفة.

إن إشكالية الهجرة وأسبابها ودوافعها يلخصها العالم الديمغرافي الفرنسي الفريد صوفي Alfred Saucy بقوله: «إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر، وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات» فكان البشر هنا هم الذي يرحلون إلى حيث توجد الثروات، ولكن بطريقة غير مشروعة.

١ .١ .٢ مسالك الهجرة غير الشرعية ودروبها

هناك مجموعة من المسالك التي يسلكها المهاجرون للوصول إلى الشواطئ الأوروبية، ويمكن التمييز بين مسالك شرق المتوسط من آسيا العربية، ومسالك جنوب البحر المتوسط من الأقطار الإفريقية.

١ .١ .٣ مسالك شرق المتوسط

إن نقطة التجمع للمهاجرين غير الشرعيين في المشرق العربي تكون في لبنان، حيث يتجمع هؤلاء من الأردن وسوريا ولبنان والعراق وأحياناً ينضم إليهم بعض القادمين من مصر والسودان، ويصل هؤلاء إلى لبنان من خلال وسطاء يرتبون لهم أمر السفر، ومركز التجمع غالباً ما يكون في منطقة البقاع اللبنانية. وتبدأ الرحلة بعد أن يدفع الشخص الواحد مبلغ ألفي دولار، على شكل جماعات صغيرة يتراوح أفراد كل جماعة من ١٠ـ١٢ شخصاً، تعبر الحدود السورية عبر طرق جانبية بعيدة عن الرقابة، حيث يتلقاهم أحد

السماسرة الذي يجري ترتيبات نقلهم عبر الأراضي السورية إلى منطقة باب الهوى على الحدود السورية التركية، وعليهم بعد ذلك الانتقال على الأقدام لمدة يومين للوصول إلى داخل الأراضي التركية، حيث يتسلمهم مهرب تركي يوصلهم إلى انطاكيا بحافلات صغيرة، وعبر طرق بعيدة عن رقابة السلطات الحكومية، دون أوراق ثبوتية ثم ينقلون بعدها إلى أزمير التركية على بحر إيجة، قبالة الشواطئ اليونانية ثم يركبون قوارب مطاطية على شكل جماعات يتراوح عدد كل منها ٢٥-٤٠ شخصاً، حيث يتسللون إلى جزيرة يونانية قريبة من الشواطئ التركية تعرف باسم ساموس، فإذا قدر لهم النجاة فقد وصلوا بر الأمان، وإذا كان الحظ تعيساً، عثرت عليهم السلطات الأمنية التي ربما تعيد القارب إلى تركيا ليتولى الأتراك احتجازهم، أو يمنع القارب من الرسو على الساحل فيعلق هؤلاء في البحر، وأحياناً يلجأ هؤلاء إلى خرق القارب بالسكاكين ليغرق، مما يجبر السلطات على إسعافهم، ونقل من يبقى حياً منهم إلى الأراضي اليونانية لينظر في أمره، وكثيراً ما يدّعي هؤلاء أنهم عراقيون أو فلسطينيون، وعندها يسلمون إلى القوات الدولية على اعتبار أنهم لاجئون سياسيون.

وفي بعض الأحيان لا تكون وجهة المهاجرين هي اليونان، فقد تكون إلى رومانيا أو بلغاريا، فيتم نقل المهاجرين إلى تركيا الأوروبية، ثم يجري نقلهم إلى مناطق حدود الدول المجاورة في بلغاريا ورومانيا، وقطعها خلسة بعيدة عن رقابة الدولة، أو ينقلون من موانئ تركيا على البحر الأسود إلى موانئ بلغاريا واليونان.

١ .١ .٤ مسالك ودروب جنوب المتوسط

هنا تتعدد الطرق فقد تكون عبر ليبيا أو تونس أو الجزائر أو المغرب أو موريتانيا باتجاه شمال المتوسط، إلى المناطق الأوروبية القريبة من سواحل المغرب العربي عموماً، وتتصف مسالك جنوب البحر المتوسط بأنها تضم مهاجرين من مصر والسودان وكافة أقطار المغرب العربي ومعظم أقطار القارة الإفريقية جنوب الصحراء.

ينتقل المهاجرون من خلال شبكات تهريب وسماسرة ووسطاء ومكاتب للسفريات غير القانونية منتشرون في كل أرجاء القارة الإفريقية.

فالمهاجرون من مصر تبدأ رحلتهم باجتياز الحدود المصرية إلى ليبيا، عن طريق عصابات التهريب، حيث يضطرون للإقامة لفترات طويلة قد تتجاوز الشهر، في ظروف صعبة وقاسية، في انتظار لحظة العبور، حيث يستقلون مراكب مطاطية خفيفة باتجاه الشواطئ الإيطالية وكثيراً ما يكون مصير هذه القوارب هو الغرق نتيجة الحمولة الزائدة للقارب. وهناك مسالك في ليبيا في غرب البلاد تمتد من الخمس إلى منطقة زوارة، وهنا ينقل المهاجرون إلى سواحل صقلية أو إلى مالطا أو إلى جزيرة لامبيدوزا التي تستقبل المهاجرين القادمين من تونس أيضاً، فهذه الجزيرة لاتبعد سوى ٦٠ ميلاً بحرياً يستغرق قطعها يوماً، أو بعض يوم، وهي أقرب منطقة ساحلية أوروبية إلى تونس، وتنطلق القوارب إليها من ميناء، المهدية التونسي أو من ميناء حلق الوادي.

أما رحلات الجزائر فتنطلق من وهران لمدة (١٢) ساعة إلى مالاقا، أما مهاجرو دولة المغرب فوجهتهم إما إلى سبته أو مليله براً، أو عبر جبل طارق إلى الشواطئ الإسبانية، أو إلى جزر الكناري. وكذلك الحال في مهاجري دولة موريتانيا الذين يتوجهون في الغالب إلى هذه الجزر.

وفي حال فشل المحاولة ينتهي الأمر إما بالغرق في مياه البحر المتوسط أو بالسجن والاحتجاز لبضع سنين، ثم العودة خالي الوفاض، في حين يرزح أهله وذووه تحت وطأة سداد الدين المتبقي من تكاليف رحلة السفر.

١ . ٢ خصائص المهاجرين

١ . ٢ . ١ الجنس

غالبية المهاجرين من الذكور، إلا أننا نجد أن النساء قد دخلن في لعبة الهجرة غير الشرعية، حيث تغامر النساء الآن بحياتهن في نفس الظروف الصعبة التي يقدم فيها الرجال على الهجرة. وقد ذكرت صحيفة ABC الإسبانية في عددها الصادر في ٢٣ يونيو ١٩٩٩ أن الحرس المدني الإسباني اعترض قارباً على متنه ١٥ امرأة، وقد بدأت الهجرة النسوية خارج التجمع العائلي منذ منتصف الثمانينيات، وذلك من أجل تحسين معيشة النساء المهاجرات اللواتي هن في الغالب غير متزوجات أو مطلقات وأرامل.

وقد بينت دراسة قام بها المعهد الفرنسي للدراسات الديمغرافية بباريس أن ٧١٪ من عينة مكونة من ١٥٠ فتاة تونسية من كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس يرغبن في الهجرة إلى بلد أجنبي مهما كانت لغته، وبينت الدراسة أنه لم يعد هناك اهتمام كبير بالثقافة المحافظة التي تحرم زواج البنت من أجنبي، حيث الشباب التونسي في رأي هؤلاء الفتيات لم يعد قادراً على الإيفاء بتعهداته في موضوع الزواج والعيش برفاهية.

١ . ٢ . ٢ السن

معظم المهاجرين غير الشرعيين من الشباب، وتتراوح أعمارهم بين ١٨-٣٥ عاماً. غير أن فئة العمر ١٨-٢٥ عاماً هي أكثر حضوراً من غيرها في الهجرة غير الشرعية، وعلى العموم أظهرت إحدى الدراسات التي أجريت في دولة المغرب أن ١٩٪ من السكان النشيطين اقتصادياً لديهم الرغبة في الهجرة عموماً، في حين ترتفع هذه النسبة لدى الطلبة، حيث تبلغ ٥٤٪. لقد أظهرت القوائم التي سلمت إلى الصليب الأحمر الدولي للبحث عن المفقودين.

وهل هم في مراكز الاعتقال أو هل ابتلعهم البحر، تبين أن أعمار خمسة عشر شخصاً منهم من أصل قائمة عدد أفرادها ٢٢ شخصاً، أعمارهم تتراوح بين ٢٠-٢٣ عاماً، وهذا يعطينا فكرة عن العمر عند هؤلاء المهاجرين[١].

١ . ٢ . ٣ الجنسية

الهجرة غير الشرعية هي هجرة أممية تشمل الكثير من الجنسيات الإفريقية والآسيوية التي تسافر إلى البلاد العربية المطلة على البحر المتوسط كنقطة عبور ينفذون منها إلى «أرض الأحلام» في أوروبا، ولعل المعلومات التي أدلى بها رئيس لجنة النقل والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية الجزائرية محمد بن حمو في ندوة عقدت بالجزائر تعطينا فكرة عن تعدد الجنسيات التي تمارس الهجرة غير الشرعية، حيث يذكر أن الجزائر أوقفت بين عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٧ ما يزيد على عشرين ألف مهاجر غير شرعي، قدموا من

(١) مركز الجنوب لحقوق الإنسان موقع (www.aouthonline.org).

(١٩) بلـداً، ومـن هذه البلـدان مـالي والنيجر ونيجيريـا وتشـاد وموريتانيا والكونغـو وسـاحل العاج وبوركينا فاسـو وبورنـدي والسـودان والمغرب وتونس وليبيا والسـنغال وغيرها من البلدان المتاخمة، وغير المتاخمة للجزائر، وأنه في عام ٢٠٠٧ فقد بلغ تعداد الموقوفين قرابة ٨٠٠٠ شخص من مختلف الجنسيات العربية والإفريقية .

تذكـر صحيفة الأحـداث المغربيـة في عددها ليوم ٢٣ ديسـمبر (كانون أول) ٢٠٠٤ أن فـرق الهجـرة غـير الشرعيـة التابعة لمصلحة الاسـتعلامات العامة بمدينة وجده أوقفت ٦٦٤ شخصاً من بينهم ٦٠٠ شخص من إفريقيا جنوب الصحراء، إضافة إلى ٥٥ جزائرياً و ٤ بنغاليين و ٤ هنود وسوري.

ما سبق يعطينا فكرة واضحة عن أن التعاطي مع الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا يشـمل معظم العالم، وأن أقطـار المغرب العربي وبعض أقطار المشرق إن هـي إلا محطـات عبور بانتظـار الفرصة الملائمة لاجتياز مياه المتوسـط إلى القارة الأوروبية.

١ . ٢ . ٤ المهنة

تتنـوع المهـن التي يعمل بهـا هؤلاء المهاجـرون غير الشرعيـين، غير أن القسم الأعظم منهم عاطل عن العمل، أو يعمل بشكل مؤقت.

لقد أجرى مركز الجنوب لحقوق الإنسـان في مصر دراسـة حول الهجرة والجاليات المهاجرة، وقام فريق العمل باستقصاء حالات المفقودين من عدد كبـير من القرى المصرية، وأجرى مقابـلات مع بعض العائدين ممن لم يوفقوا في الوصول إلى الأقطار الأوروبية. وقد تبين من الدراسـة أن عدداً كبيراً من المهاجريـن من القرى المصرية هم شـباب من سـن ٢٠ـ٢٥ عامـاً، وبعضهم

متـزوج وله أولاد، وهم مزارعون يعملون في الأرض، ونتيجة لإقرار قانون المالك والمسـتأجر في الأراضي الزراعية تم تشريـد مئات الآلاف من العمال. وفقـد ٩٠٤ آلاف مسـتأجر مصـدر رزقهـم الوحيـد، بعد أن اسـترد الملاك أرضهم، وكان من الطبيعي أن يصبح الشـاب بلا عمل وبلا مسـتقبل، الأمر الذي كان يدفع هؤلاء إلى الهروب إلى أوروبا، وخاصة إيطاليا عبر ليبيا[١].

ومن جانـب آخر يرى رجـالات الأمن الذين يتولـون مكافحة الهجرة السريـة، وعمـل التحقيقـات مع المهاجريـن، أن الكثير من هـؤلاء من حملة الشـهادات المهنية، وفي بعض الأحيان جامعيون، ويؤكد ذلك أحد العائدين مـن المهاجريـن وهـو من أصل سـوري سـافر من خـلال لبنـان واحتجز في جزيرة ساموس اليونانية، حيث قضى عامين في المعتقل، ثم صدر أمر تسفيره إلى بلـده، لقد تحـدث عن زملائه أثناء السـفر من لبنان فقال كنا سـبعة عشر رجلاً منهم النجار والحداد وعامل البناء وفني الكهرباء والسـباك وثلاثة من الجامعيـين حديثـي التخرج. وقـد انطلقت بصحبتهم في رحلـة العذاب عبر لبنان وسـوريا وتركيا، ثم القوارب المطاطية من الساحل التركي إلى الساحل اليونـاني، حيـث تم إلقـاء القبض علينا بعـد دخولنا المياه اليونانيـة الإقليمية حيث أودعنا السجن، وقد لبثت فيه أكثر من سنتين، تعرفت فيها على العديد مـن زملائـي المهاجريـن، ووجدت أن القسـم الأكـبر منهم مهنـي ومزارع وبعضهم جامعيون من مختلف التخصصات[٢].

---

(١) مركـز الجنـوب لحقـوق الإنسـان، الحـوار التمـدن، العـدد ١١٦٥ تاريـخ ١٢/ ٤/ ٢٠٠٥م.

(٢) انظر : Southcenter &yahoo.com

١ . ٣ البعد المأساوي التراجيدي في الهجرة غير الشرعية

يبدأ التفكير في الرحلة من خلال مظاهر الحياة الرغيدة التي يشاهدها المهاجر من خلال شاشات الفضائيات المختلفة لمختلف الأقطار الأوروبية، فالإعلام الحديث يبرز مقومات الإثارة في بلد المهجر، عبر مئات القنوات في مشهد سحري، يزرع الرغبة في الهجرة. وتتراءى له صورة أقرانه من المهاجرين العائدين لقضاء بعض الوقت في بلد المنشأ، وهم يمتلكون السيارات الفاخرة ويحضرون الهدايا الثمينة ويبتاعون الأراضي والدور، فتبدأ الأحلام الوردية، ويتصور الإنسان أن أوروبا هي جنة الله في أرضه، وأنه سيعيش في النعيم المقيم، في أرض الأحلام، فإذا ما فكر في واقعه الحالي، وفي الصورة القاتمة التي يحياها قويت عنده نوازع الهجرة، فيبدأ بالاستعداد للرحيل.

وأول ما يصطدم به هو تأمين المبلغ المطلوب للسماسرة وشبكات التهريب التي توصله إلى غايته، فيبدأ الفصل الأول من المأساة، فعليه أن يدفع ألفي دولار إذا كانت رحلته من لبنان، ورحلة المصريين عبر ليبيا تكلف بين ١٦-٢٥ ألف جنيه مصري، وإذا كانت الرحلة من الجزائر، فالمبلغ يتراوح بين ١٠-١٥ ألف دينار جزائري، أما في المغرب فعليه دفع مبلغ وقدره (٥٥٠٠) دولار، لينتقل من طنجة إلى الشاطئ الآخر من مضيق جبل طارق.

هذه الأرقام العالية تدفع العديد من الأسر لبيع ما تملك من مواشي أو قطع أراض أو المنازل لتمويل عملية السفر، ومن لا يتمكن من دفع المبلغ المطلوب كاملاً، يضطر للاستدانة والتوقيع على شيكات بأضعاف المبلغ المطلوب، ليتمكنوا من تحقيق حلم السفر.

أمـا الفصـل الثاني من البعـد التراجيدي: فيتمثل بالرحلـة للوصول إلى مراكز الانطلاق، فإذا اختار المهاجر السـفر إلى قبرص أو اليونان أو رومانيا، فعليه أن يعبر دول لبنان إلى سـوريا فتركيا، قبل أن يسـتغل الزوارق البحرية في مياه البحر المتوسـط، وعليه أن يتخطى الحدود من مناطق عبور بعيدة عن رقابة السـلطات، وإذا أراد السـفر عـن طريق ليبيا فعليه أن يقطع المسـافات الشاسـعة مع المهربين وعـبر دروب صحراوية وعرة وخطرة، وكذلك الحال في جميـع دول العبـور في تونس أو الجزائر أو المغـرب أو موريتانيا، فإذا نجح في تخطي العقبات ورزق السلامة في الوصول، بدأ الفصل الثالث وهو عبور البحر إلى الشاطئ الآخر.

عمليـة عبور البحر المتوسـط تحتاج إلى انتظار قد يكـون طويلاً في المدن السـاحلية المغربيـة أو المـدن التركية أو اللبنانيـة، حتى تأتي الفرصـة المواتية، في غفلـة من حرس الشـواطئ أو ترتيبـات خاصة مقابل المـال، يبحر بعدها المهاجـرون في قـوارب مطاطيـة صغيرة حمولتهـا العادية ٨-١٠ أشـخاص، حيث يسـتقلها ٢٠-٣٠ شـخصاً، وأحياناً يكون العبور عبر قوارب خشبية تتسع ٢٠-٣٠ شـخصاً، فيصعد إليها أكثر من ١٠٠ شخص، ويبحر هؤلاء دون مراعـاة لأحـوال الطقـس وتتقاذفهـم الأمـواج العاليـة، في رحلة يبلغ مداها سـتين ميـلاً في بعض الأحيـان، دون أدنى شروط للسـلامة، يتعرض خلالها المسافرون إلى أخطار جمة، منها انقلاب القوارب ومنها الضياع وعدم الوصول إلى المدن المنشـودة، ومنها مداهمة رجال الأمن وحرس الحدود لهم سواء في بلد العبور أو بلد الاستقبال.

ولقـد تعددت حوادث غرق هذه القوارب، ووصفت تارة بأنها قوارب المـوت، وقوارب الانتحـار الجماعي، وقوارب الفـرار إلى المجهول. وقد كثر

الحديث عن القوارب الغارقة ففي الجزائر على سبيل المثال لا الحصر ذكرت إحصاءات البحرية الجزائرية الإحصائية التالية للجثث التي عثر عليها، ولعدد المعتقلين للأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ على النحو التالي:

السنة	عدد الجثث	عدد المعتقلين
٢٠٠٥	٢٩	٣٣٥
٢٠٠٦	٧٣	١٠١٦
٢٠٠٧	٨٣	١٤٨٥

وبلغ عدد الموقوفين في الجزائر من سنة ٢٠٠٢ ما يزيد على عشرين ألفا، قدموا من (١٩) دولة من مختلف دول العالم، وحسب البحث الذي قامت به الجمعية العربية للدراسات والأبحاث حول الهجرة أن ٣٦٪ من العينة المسحوبة عاينت وفاة أحد المرافقين للمهاجر و٥ ,٣٦٪ رأوا أثناء رحلتهم هياكل عظمية إنسانية أو جثثاً طافية على سطح البحر.

وبحسب إحصاءات وزارة الداخلية الإيطالية فإن قرابة ١٢١ ألفاً وصلوا إلى السواحل الإيطالية عام ٢٠٠٦ وانخفض العدد إلى ٥ ,١٦ ألفا عام ٢٠٠٧.

وفي إيطاليا بلغ إجمالي عدد المهاجرين الذين اعتقلوا عام ٢٠٠٧م، ١٤١٩ مهاجراً ولقي ٥٠٠ مهاجر مصرعهم في البحر. وقد وصف تقرير إيطالي حادثة تهريب عام ٢٠٠٣ قبالة جزيرة لامبيدوزا، حيث عثرت البحرية الإيطالية على قارب خشبي تتلقفه الأمواج على بعد ٥٣ ميلاً من الجزيرة، وقد وجد على ظهر القارب مجموعة من الجثث، ومن كان حياً كان يرفع يديه طالباً الاستغاثة، وقد تم إنقاذ (١٥) شخصاً، وكان في بطن

القارب ١٣ جثة، وكشفت أقوال الناجين أن السفينة كانت تقل ٧٠ شخصاً، وبعد يومين تعطل المحـرك ونفذ الغذاء والوقود، وكانت الحصيلة غرق ٥٥ شخصاً، ابتلعتهم أسماك البحر.

وبلغ عدد الذين وصلوا إلى إسبانيا بطريقة غير شرعية عام ٢٠٠٨م قرابة ٧٣٠٠ شخص، الذين وصلوا إلى جزر الكناري وحدها أكثر من ٥٠٠ مهاجر، وتقدر أسـبانيا عدد ضحايا الهجرة غير الشرعية بين ٨٠٠-٠٠٠, ١٠ ضحية مـا بين عامـي ١٩٩٠-٢٠٠٧. وقد أحصى مركز مسـاعدة عائلات مفقودي البحر التابع للهلال الأحمر الجزائري ٥٠ طلب بحث شـهرياً تخص أشـخاصاً فقد أهاليهم أي اتصال بهم، بعد إقدامهم على الهجرة السرية. إن كثيراً من هذه المـآسي تحـدث ولا يدري بها أحد، فقد أعلنت السـلطات التونسـية بأن هناك ٣٠٠ شخص قد لقوا مصرعهم غرقاً ولم يعلم بهم أحد.

وقد طردت أسـبانيا عام ٢٠٠٧ قرابـة ٥٦ ألف مهاجر غير شرعي من بلادهـا، وأقل من هذا العدد بـ ٦٪ عام ٢٠٠٦، وتذهب تقديرات المفوضية الإداريـة إلى أنـه يوجد نحو ثمانية ملايين مهاجر بصـورة غير شرعية في دول الاتحـاد الأوروبي، واعتقلت سـلطات هـذه الدول أكثر مـن ٢٠٠ ألف عام ٢٠٠٧، وطردت ما يقرب من ٩٠ ألفاً.

يأتي الفصل الأخير من البعد التراجيدي فيمن تخطى جميع هذه العقبات ودخل إلى إحدى الدول الأوروبية، حيث يجد نفسـه مطارداً تترصده الأعين أينما ذهب، لذا يلجأ إلى العمل ليلاً بعيداً عن رقابة الدولة، وفي أدنى الأعمال بأقـل أجـر، ويقبـل على الأعـمال الشـاقة والأعـمال التـي يرفضها السـكان المحليون، لوفاء الديون التي تترتب عليه في بلد المنشـأ، ويبني نفسه من أجل حيـاة كريمة، غـير أنه يعيش مهـدداً خائفاً، ممـا يضطره إلى الـزواج الأبيض

أو الإقامة لفترة طويلة ليدبر أمره، أو يهاجر إلى بلد أوروبي آخر بحثاً عن الفرص المناسبة للعيش الكريم، وقد يحتاج إلى فترة بين ١٠-١٥ سنة ليتسنى له المطالبة بحقوقه كمواطن كريم في بلد المهجر.

١ . ٤ سياسة الاتحاد الأوروبي حيال الهجرة غير الشرعية

زاد تيار الهجرة غير المشروعة القادمة من دول جنوب المتوسط وشرقه إلى أقطار الاتحاد الأوروبي زيادة كبيرة في آخر القرن العشرين، والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، وزادت مطالبات الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني الأوروبية من ضغطها على حكومات الدول، لإخراج هؤلاء المهاجرين، والحد من تدفقهم، واتهمتهم تارة بالإرهاب، حيث قرن في عدد من الدول الأوروبية بين الهجرة غير الشرعية وبين الإرهاب، وتارة أخرى تأثيرهم السلبي على القوى العاملة المحلية.

إزاء ذلك قامت حكومات الاتحاد الأوروبي بعدد من الإجراءات منها:

١ ـ تعديل قوانين الهجرة بحيث يتم تضييق الخناق على المهاجرين، وتقليل أعداد الوافدين إلى الحدود الدنيا، وفرض الغرامات الكبيرة على المخالفين. وقد بلورت دول الاتحاد الأوروبي ما عرف باسم «الورقة الخضراء» التي تتضمن الإطار العام للسياسة الأوروبية في مجال الهجرة، وأهم بنود هذه الورقة أن متطلبات وأولويات سوق العمل الأوروبية هي العامل الرئيسي الذي يجب الاعتماد عليه لتحديد نوعية العمالة المهاجرة وهنا يجب تشجيع الهجرة الشرعية فقط، بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل الأوروبي.

٢ ـ زيادة حرس الحدود وتزويدهم بالمعدات والآلات والأجهزة التي تساعد على تعقب هؤلاء المهاجرين.

٣ـ إنشاء المعازل أو معسكرات الاحتجاز في بعض الجزر التابعة لدول الاتحاد الأوروبي، لاعتقال الوافدين بطريق غير شرعي، انتظاراً للتحقيق معهم، وتكون النتيجة في العادة إبعادهم بعد انقضاء فترة السجن المقررة نظراً لمخالفتهم لقوانين الهجرة.

٤ـ حاولت حكومات الاتحاد الأوروبي إقناع دول المغرب العربي الخمسة (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) بإنشاء معسكرات احتجاز، ومراكز إيواء لهؤلاء المهاجرين في المغرب العربي، بدلاً من دول الاتحاد الأوروبي حيث يتم التحفظ على المهاجرين غير الشرعيين، حتى يبت في أمرهم، إما بالعودة إلى بلدانهم أو بالسماح لهم بالعبور وهذا الاقتراح عرف باسم «الحل الأمني» الذي استعدت فيه دول الاتحاد الأوروبي ببذل الأموال لدول الممر. والدول المصدرة للمهاجرين، للوقوف في وجه الهجرة غير المشروعة، غير أن دول المغرب رفضت هذا الاقتراح ما عدا دولة موريتانيا التي أنشأت معسكر احتجاز على شواطئها في مدينة نواذيبوا عام ٢٠٠٦م، بالاتفاق مع إسبانيا التي دعمتها بالمال والأجهزة والمعدات الخاصة بالمراقبة الحثيثة للشواطئ الموريتانية.

١ . ٥ سياسات دول الجنوب حيال الهجرة غير المشروعة

في ضوء ارتفاع أعداد المهاجرين بطرق غير مشروعة، والنتائج المترتبة على ذلك من حيث الخسائر المعنوية والمادية، المتمثلة في خسارة الأموال والتعرض للاعتقال والترحيل، وربما الموت غرقاً، جرت محاولات جادة في دول المغرب العربي للحد من هذه الهجرة .

غير أن هذه الدول لم تعمل شيئاً سوى تشديد الإجراءات الأمنية على المعابر الحدودية، وتزويد خفر السواحل بالمعدات والأجهزة الحديثة والزوارق السريعة، وعقد الندوات التدريبية لأفراد الشرطة المتخصصين في مجال الهجرة، ووضع أنظمة متطورة لتبادل المعلومات الخاصة بكل ما يتعلق بالهجرة.

يضاف إلى ذلك أن دول الشمال الإفريقي سنت عدداً من القوانين التي تجرم الهجرة غير الشرعية، وتشدد العقوبات المفروضة على المهاجرين غير الشرعيين، وعلى عصابات التهرب التي تنشط في هذا المجال، وجرمت القوانين كل عناصر منظومة الهجرة غير الشرعية كالأشخاص المهاجرين أو من يساعدهم أو مالكي الأماكن التي تؤذيهم وفرضت عقوبات سجن تتراوح بين ثلاثة أشهر وعشرين عاماً، وبغرامات مالية تتراوح بين ٨٠ـ١٠٠ ألف دولار، ووضع المتهمون قيد المراقبة أو منعهم من الإقامة في أماكن محددة، إذا كان ذلك يساعدهم في مباشرة جريمة الهجرة غير الشرعية.

يضاف إلى ذلك أن دول جنوب المتوسط كثفت البرامج الإعلامية والتوعوية التي تبين أخطار الهجرة، والنتائج الكارثية التي تنجم عنها، فحلم العيش في الضفة الشمالية للبحر المتوسط قد تكون نهايته الموت أو السجن أو الترحيل.

١ . ٦ التوصيات

إن الحلول الأمنية هي التي حكمت سياسات دول الاتحاد الأوروبي المستقبل للمهاجرين وكذلك سياسات دول جنوب المتوسط، فقد كانت الإجراءات الأمنية المرتبطة بتشديد الحراسة على الحدود البرية والبحرية، وتعزيز آليات مكافحة عصابات وشبكات تهريب المهاجرين، وإنشاء المعازل ومعسكرات الاحتجاز هي البارزة في معالجة موضوع الهجرة غير

الشرعيـة لدى دول العبور ودول الاسـتقبال. وهذه بطبيعـة الحال تقلل من فـرص الهجـرة غير الشرعية، لكنهـا لا تقدم حلاً جذرياً للمشـكلة، ويمكن طـرح بعض الآليات الأخـرى بجانب الإجـراءات الأمنية السـابق ذكرها، والنظر في إمكانية تطبيقها كسياسات طويلة الأجل للحيلولة دون استفحال سيل الهجرة غير الشرعية ومن هذه الإجراءات ما يلي:

١ ـ نظراً لمعاناة دول جنوب وشـمال المتوسط كدول عبور ودول إقامة، فمن الـضروري تعـاون الطرفين كـشركاء متكاملـين، للتعاطـي المجدي مع الهجرة غير الشرعية، عبر تعزيز آليات الاتفاقيات الثنائية بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنـوب المتوسـط، بحيث تتـولى إدارات القوى العاملة بالتعـاون مـع أجهزة الدولـة المختلفة بإعـداد العمالة المطلوبة والمناسـبة لسـوق العمل الأوروبي من خلال معرفة متطلبات الدول الأوروبية من الخبرات اللازمة، لسـد النقص في الكفاءات والقطاعات المطلوب عمالة لهـا، وبذلك تزداد الطلبات على هذه العمالـة، مما يقلل فرص العمالة غير الشرعيـة، ويزيد من وتيرة الهجـرة الشرعية المنظمة. ومـن الجير بالذكر أن تخصـص حصة مـن المهاجرين بصورة قانونية تسـتقبلها دول الاتحاد الأوروبي سـنوياً ورغـم محدودية هذه الحصص فإنها تشـكل صمام أمان بالنسبة لتنظيم الهجرة، والحيلولة دون تنامي الهجرة السرية.

لقـد جـرت بعض المحاولات من هـذا القبيل بين فرنسـا وتونس، وبين إسـبانيا والمغرب وموريتانيـا لكن هذه المحاولات لم تـؤت ثماراً ناجحة لأن هناك جهات ضاغطة في دول الاتحاد الأوروبي لا تحبذ الهجرة إجمالاً إلى دول أوروبا، وخاصة من دول المشرق، نظراً للنظرة السلبية لموضوع الهجـرة، وكذلـك للإشـكالات الدينيـة والعرقيـة لهـؤلاء المهاجريـن، وتأثيرهم المستقبلي على سوق العمل الخاص بالمواطنين

٢ ـ هناك قناعة عامة مضمونها أن محاربة الهجرة السرية أو غير الشرعية تتطلب على المدى الطويل مواجهة الأسباب التي تقود إليها التي تغلب عليها شروط الفقر وازدياد الفوارق الاجتماعية، وانسداد أفق العيش، بسبب تنامي البطالة ومن ثم لا مناص من سياسة تنموية، تمكن من خلق فرص العمل، واحترام الكرامة الإنسانية، وهذا الهدف يجب أن لا يكون مؤقتاً وظرفياً، بل يجب أن يندرج ضمن إستراتيجية بعيدة المدى، تتطلب إصلاحات عميقة على مستوى دول المنبع، ومساهمة مادية على مستوى الدول المستقبلة لليد العاملة، وبعبارة أخرى فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب تنمية مستدامة قائمة على مشاريع وإنجازات ملموسة تسمح بتثبيت المواطنين في أماكن إقامتهم الأصلية.

إن تأمين احتياجات الشباب من فرص العمل، التي هي الهدف الأساسي وراء هجرتهم إلى الخارج، باتت ضرورة ملحة، وواجباً قومياً، على حكومات دول المنطقة وهذا هو أبسط حقوق الإنسان في الحياة، ألا وهو حق العمل الذي كفلته له كافة المواثيق الإنسانية، ولا يعفي ذلك القطاع الخاص في هذه الدول، الذي عليه دور رئيسي بتوسيع قاعدة الاستثمار لتأمين سبل الحياة الكريمة لشركائهم في الوطن والأرض.

٣ ـ إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية بهذه الكثافة العالية تعبر عن ظاهرة التمرد على الواقع الوطني، كما تظهر كره الوطن والاستهتار بالوطنية والقومية، التي لم تقدم حلا عملياً لمشكلات الشباب الذين يعيشون أزمة الهوية الوطنية، أمام ظواهر العولمة التي تقوى ظاهرة الانجذاب نحو ثقافة الغرب المتفوق، الذي يمجد قيم الحرية والديمقراطية والحداثة، حيث يرى هؤلاء الشباب أمام ناظريهم من خلال الفضائيات الفردوس

الأوروبي مقارنـاً بواقعهم السيء ويرى الإنجازات الغربية مقابل سـماع نغمات تحسـن وازدهار الأوضاع الاقتصاديـة في بلادهم، دون أن يكون هنـاك واقع ملموس أو ظل من الحقيقـة وإنما هي صرخات إعلامية، لا وجود لها على أرض الواقع.

نحـن بحاجة إلى تأمين الحياة الكريمة للشـباب عـن طريق إيجاد العمل كـي يتمكن من إعـادة الاعتبار للكرامـة، ومكونات الهويـة الثقافية العربية الإسلامية لشبابنا الذي تتفاذفه تداعيات العولمة وافتقد أي إحساس بالمواطنة والانتماء لوطن لم يمنحهم حسب اعتقادهم الشعور بالأمان والاستقرار.

المراجـــع

Krikorian, Mark ,(2008) « The new case against immigration : Both Legal and illegal». Kindle, Penguin Group , USA.

Legomsky,Stephen H.and Rodrigez,Critina M., « Immigration and Refugee Law and Policy « , Foundation Press

Martin, David A and Schuck , Peter H.(2005), « Immigration Stories « Foundation Press

Bradw , Robert E (2008) . , « Immigration at the Golden Gate , Passenger ships , Exclusion , and Angel island .

Quaye , Kofi ,(2008) ,» Illegal , legal immigration causes, effects and solution , why some succeed and others fail « . Xlibris corporation .

Niessen ,Jan ,and Huddleston, (2009),» Legal frameworks for the integration of third – Country Nationals immigration and Asylum Law and Policy in Europe «, Martinus Nuhoff Publishers ,

Guild , Elspeth ,(2006) , « Immigration and Criminal Law in the European Union , immigration and Asylum Law and Policy in Europe «, Martius Nijhoff Publishers ,

المواقع الالكترونية

www.aljazeera.net

www.southonline.
www.el–wasat.com
www.akhbar–libyaonline.com
www.freearaibia.com
www.magharebia.com
www.Algerian.com
www.akhbar–libya
www.moheet.com
www.Akbarmauritania